



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على دعم القدرة التنافسية للمشروعات
الصغيرة والمتوسطة في مصر
- دراسة مقارنة -

**The Implications of the Global Financial Crisis to Support the
Competitiveness of Small and Medium Enterprises in Egypt
-A comparative Study-**

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

مقدم من الباحث

حازم شحته أبو شرخ ذكي

إشراف

الدكتورة / داليا عادل الزياتي

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة- جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا الأسبق

كلية التجارة – جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الله تعالى في كتابه العزيز

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت
العليم الحكيم"

صدق الله العظيم
الآية ٣٢ – سورة البقرة

رسالة دكتوراه

حازم شحته أبو شرح زكي

إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
في مصر "دراسة مقارنة"

الدرجة العلمية: دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

لجنة الإشراف

الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا الأسبق

الأستاذ الدكتور/ عمرو التقي

أستاذ الاقتصاد - ونائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

الأستاذة الدكتورة/ عبير فرحات

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة عين شمس

تاريخ البحث: ٢٥/١٠/٢٠١٧

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ

٢٠١ / /

موافقة مجلس الجامعة

٢٠١ / /

ختم الإجازة

٢٠١ / /

موافقة مجلس الكلية

٢٠١ / /

إهداء

إلي من ذل لي الصعاب بدعواتهما الصالحة

"والدي ووالدي وأختي"

إلي من صبرت وعاشت مشواري...زوجتي

إلي أولادي "رودينا - مالك - رزان"

إلي من مهد لي طريق العلم بعد الله

إلي أساتذتي الكرام

إلي من مدوا يدا العون لي..

أهدي إليهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر

أشكر السادة الذين قاموا بالإشراف وهم:

١- الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت- وذلك لتفضل سيادته

بالإشراف على هذه الرسالة وجزيل مجهوداته القيمة التي لولاها لما خرجت للنور بهذا الشكل.

٢- الأستاذ الدكتور/ عمرو التقي- لتفضل سيادته بالموافقة على

الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وعلى وقت سيادته الذي منحني إياه.

٣- الأستاذة الدكتورة/ عبير فرحات علي- لموافقتها على الإشتراك في

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة فلها منى جزيل الشكر.

الدكتورة/ داليا عادل الزيايدي- لموافقتها الإشتراك في الإشراف على الرسالة .

كما اتقدم بالشكر للسادة العاملين بالجهات الآتية:

١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٢ - المعهد المصرفي المصري

٣ - كلية التجارة بجامعة عين شمس

٤ - المكتبة المركزية لجامعة القاهرة

الباحث

حازم شحته أبو شرخ زكي

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة	أ- ك
أولاً: المقدمة	أ- ب
ثانياً: مشكلة الدراسة	ج
ثالثاً: الدراسات السابقة	ج- ي
رابعاً: أهداف الدراسة	ي
خامساً: فروض الدراسة	ي
سادساً: أهمية الدراسة	ي
سابعاً: منهجية الدراسة	ي
ثامناً: متغيرات الدراسة	ك
تاسعاً: حدود ومصادر البيانات	ك
 الفصل الأول: الملامح العامة للأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي الإقتصاد المصري	 ٢٧-١
المبحث الأول : تعريف الازمة المالية انواعها واسبابها	١٥-٢
المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد المصري	٢٥-١٦
خلاصة الفصل الأول	٢٧-٢٦
 الفصل الثاني: إنعكاسات الأزمة المالية العالمية علي دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر	 ٥٣-٢٩
المبحث الأول: الملامح العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	٤١-٣٠
المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية و دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٥١-٤٢
خلاصة الفصل الثاني	٣٤-٥٢
 الفصل الثالث: دراسة مقارنة لإنعكاسات الأزمة المالية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وسنغافورة ومصر	 ٨٧-٥٥
المبحث الاول: دراسة مقارنة لانعكاسات الازمة المالية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وسنغافورة ومصر	٧٥-٥٦

٨٦-٧٦	المبحث الثاني: استراتيجية دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
٨٧	خلاصة الفصل الثالث
١٠٦-٨٩	الفصل الرابع: نموذج إحصائي مقترح لقياس تأثير الأزمة المالية العالمية علي زيادة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية
١٠٦	خلاصة الفصل الرابع
١١١-١٠٨	النتائج والتوصيات
١٢٣-١١٣	المراجع
١٣٥-١٢٥	الملاحق
١٤٠-١٣٦	ملخص الرسالة باللغة العربية
١٤١	مستخلص الرسالة باللغة العربية
١٤٦-١٤٣	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية
١٤٧	مستخلص الرسالة بالانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٨	المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات	١
١٤	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤	٢
١٧	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٤	٣
١٩	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة صادرات وواردات السلع والخدمات من الناتج المحلي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٤	٤
٢٣	نسبة إيرادات السياحة الدولية من إجمالي الصادرات ونسبة نفقات السياحة الدولية من إجمالي الواردات خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٤	٥
٣٣	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول	٦
٣٣	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر	٧
٤٦	إجمالي الصادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام ٢٠١٤، ٢٠٠٥	٨
٤٧	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لرأس المال خلال الأعوام ٢٠١٥، ٢٠٠٩	٩
٤٨	مساهمة المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٥	١٠
٤٩	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لدورة المبيعات خلال الأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٣	١١
٥٠	العلاقة بين عدد العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين وضع التصدير لعامي ٢٠٠٩، ٢٠١٣	١٢
٥١	العلاقة بين وضع التصدير والتعامل مع البنوك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام ٢٠١٢، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠١٣	١٣
٥٢	المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب الحصول على تسهيلات من البنوك خلال الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٣	١٤
٦٦	عدد العمال في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وسنغافورة ومصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٥	١٥
٦٧	نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإجمالي عدد المنشآت في ماليزيا وسنغافورة ومصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤	١٦
٦٩	نسبة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا وسنغافورة ومصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى	١٧

	٢٠١٥	
٧٠	نسبة مساهمة العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وسنغافورة ومصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتي ٢٠١٥	١٨
٧١	مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ومصر عام ٢٠٠٩	١٩
٧٢	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي في ماليزيا ومصر	٢٠
٧٣	تدريب العاملين بالمروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وسنغافورة ومصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠١٦	٢١
٧٤	قيمة القروض المقدمة للمروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ومصر خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتي ٢٠١٥	٢٢

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام ٢٠١٦	٣٧

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

إن الأزمة المالية العالمية من الموضوعات التي شغلت أذهان الكثير من الباحثين والمتخصصين سعياً للبحث عن الأسباب الفعلية وراء حوثها فالكشف عن الأسباب هو سر معرفة الحل، ذلك أن للأزمات المالية أثراً واضحاً على المتغيرات الكلية للإقتصاد وبالتالي التأثير على المتغيرات الجزئية.

وبالانتقال إلى القرن الواحد والعشرين فقد شهد العالم أزمة مالية بدأت ملامحها في الظهور أغسطس ٢٠٠٧ وأتضحت معالمها في سبتمبر ٢٠٠٨ فقد تركت أثراً سلبية واضحة على مستوى الناتج الإجمالي وعلى مستوى التوظيف والدخول الفردية ناهيك عن الأثر السلبي على الأسواق المالية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢ غلبت الأزمة المالية مما دفع الكثيرين لمحاولة البحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة ولاسيما أن عدوي الأزمة أجتاحت معظم مناطق العالم.

حيث أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية ، حيث تعرضت العديد من المؤسسات المالية حول العالم لخسائر من جراء هذه الأزمة مما أدى إلى إنتشار المخاوف بين المصارف فيما يتعلق بالإقراض بالإضافة إلى خسارة وإنهيار العديد من البنوك حول العالم.

حيث تأثر الإقتصاد المصري بتداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وإن كانت أثارها غير قوية حيث تزايدت معدلات البطالة بداية من عام ٢٠٠٧ بنسبة ٨,٩% حتي عام ٢٠١٤ بنسبة ١٣,٢٠% ، وكذلك تأثر الصادرات من السلع والخدمات حيث بلغت نسبة الصادرات ما يقدر بنحو ٣٠,٢٥% ، ٣٣,٤% ، ٢٤,٩٦% خلال السنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ علي التوالي ، بالإضافة إلى تأثير صافي المساعدات المتلقاه سلباً حيث بلغت خلال سنوات الأزمة ما قيمته ١,١٣ ، ١,٧٤ ، ١ مليار دولار خلال السنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ وأرتفعت مرة أخرى إلى أن بلغت ما قيمته ١,٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٣ ، كذلك تأثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتي عام ٢٠١٥ حيث بلغت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقدر بنحو ١١,٥٨ ، ٩,٤٩ ، ٦,٧١ مليار دولار خلال الأعوام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ علي التوالي.

ومما لاشك فيه أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يكن بمعزل عن آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ حيث تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للتنمية الإقتصادية في الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به في مكافحة البطالة وزيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة وتحسين القطاع الإنتاجي.

والجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر كما هو الحال في الدول النامية تواجه العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها في التوسع

والنمو وزيادة الإستثمار وأهم تلك التحديات هي " النظام الضريبي وإرتفاع سعر الضريبة لتلك المشروعات و صعوبة تسويق المنتجات ونقص التمويل والدعم الفني والتكنولوجي ووتعقد الإجراءات الحكومية.....".

وحتى يمكن لمصر أن تستفيد بالتجربة التنموية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيتم الإستعانة بتجارب كل من دولتي ماليزيا وسنغافورة في هذا المجال حيث تعتبر ماليزيا وسنغافورة والصين أكثر الدول نجاحاً في إستخدام الحوافز لإستهداف وتوجيه الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة ، حيث أستطاعت ماليزيا وسنغافورة خلال فترة زمنية قصيرة أن يصنعوا لأنفسهم نموذجاً رائداً في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء علي أثارها السلبية وذلك من خلال الإهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لذا سيقوم البحث بعمل دراسة مقارنة لبيان دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كلاً من مصر وماليزيا وسنغافورة ومدى تأثير هذا القطاع بتداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وكذلك الدروس المستفادة من تجارب كلا الدولتين.

حيث أكدت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وما سبقها من أزمة جنوب شرق آسيا منذ عشرين عاماً أهمية ان يكون الإنفتاح علي العالم مستنداً علي سوق إنتاجي وتنافسي قوي.

ولبناء قطاع تنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد من الإلتزام بأربعة أركان رئيسية وهي :

- تنمية الفئة المتوسطة الغائبة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- إحياء البنية الأساسية والتعليمية وتعزيز دورها الإقتصادي.
- التكامل الوثسق بين سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات التصنيعية والعملية والتكنولوجية والتعليمية.
- الحفاظ علي بيئة أقتصادية كلية مستقرة.

فعلي الرغم من أن المشرع المصري قد أستطاع من خلال نصوص القانون القضاء علي العديد من المعوقات التي كانت تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك ضعفاً في تنافسية تلك المشروعات بما يؤثر سلباً علي قدرتهم علي دعم جهود التنمية في مصر ، ومن ثم يتطلب الأمر في ظل تلك التحديات التي تواجهها مصر حالياً أهمية تفعيل دور هذه المشروعات في خدمة التنمية وهو ما يتطلب إطاراً مؤسسياً يحقق إتساق المشرعات الصغيرة والمتوسطة مع أهداف الدولة والمتغيرات الاقتصادية والدولية والأقليمية من ناحية وبتيسق والتنسيق ودعم علاقات التغذية المرتجعة بين الجهات الفاعلة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى ، بالإضافة إلي وضع السياسات المطلوبة علي المستويين الكلي والجزئي لتوجيه دعم أكبر لتلك المشروعات.

ثانيا: مشكلة الدراسة

يمكن تلخيص مشكلة البحث في وجود أزمة مالية اقتصادية اتسعت تداعياتها السلبية لتشمل معظم الدول ، فكان من الطبيعي أن تتأثر مصر بهذه الأزمة وبخاصة قطاعات الصناعة فيها ، الأمر الذي يتناوله البحث بالشرح والتحليل بخاصة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع في مصر وكذا دراسة آثار الأزمة المالية العالمية على دول المقارنة (ماليزيا- سنغافورة) ومدي إستفادة مصر من هاتين التجربتين.

وجاءت هذه الدراسة للإجابة على الاسئلة التالية:

آثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى عامة وعلى دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة؟

ماهى آليات مواجهه آثار الازمة المالية العالمية على دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ما هى الاجراءات الواجب اتباعها لمواجهه الازمات المالية والحد من آثارها على الاقتصاد المصرى؟

ما مدي تأثر دولتي سنغافورة وماليزيا بالازمة المالية العالمية وبخاصة علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ثالثاً: الدراسات السابقة

١- هشام على عبد الخالق رجب ، دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر^(١).

انقسمت الدراسة الى ثلاثة ابواب رئيسية وهى كالتالى:

الباب الاول: تناول مفهوم ومميزات الصناعات الصغيرة والعوامل التى ادت الى الاهتمام بها .

الباب الثانى: تعرض للهدف من انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية ومهامه وكيفية عمله.

اما الباب الثالث والاخير فقد عرض تجارب الدول المتقدمة فى مجال اقامة المشروعات الصغيرة

وقد قامت الدراسة على عدة فروض وهى كالتالى:

الفرض الاول :امكانية زيادة فاعلية دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتمويل الصناعات الصغيرة.

(١) هشام على عبد الخالق رجب ، دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

الفرض الثانى : ان الوضع الحالى للصناعات الصغيرة تحتاج الى كوادى فى الصندوق الاجتماعى لتساعد المستثمر فى اتخاذ القرار.

الفرض الثالث: ان الصناعات الصغيرة التى تم اختيارها يمكن ان تصبح صناعات كبيرة فنية متطورة ذات جودة مرتفعة وتكلفة رخيصة.

ومن النتائج التى توصلت اليها الدراسة :

انه لا توجد اتفاق على المقصود بالمشروعات الصغيرة ،اتضح ان الخصائص والمزايا التى تتمتع بها المشروعات الصغيرة ومجموعة التحولات والظروف التى مر بها الاقتصاد وتزايد مشكلة البطالة والفقر فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى فى التسعينات كلها تحتم ضرورة التوسع فى الاستثمار فى المشروعات الصغيرة ، كما تبين من البحث انه العائق الرئيسى لنمو وتنمية المشروعات الصغيرة كان يتمثل فى نقص رأس المال اللازم لتمويل الاصول الثابتة والمتداولة.

٢- امانى محمد محمود السيد حمام ، دور الصناعات الصغيرة فى توفير النقد الاجنبى فى مصر مع التطبيق على صناعة الجلود – دراسة مقارنة^(١) .

يهدف البحث الى بيان المقومات الرئيسية لنجاح المشروعات الصغيرة ودور الدولة فى تشجيع وتنمية هذه الصناعات ،تحديد الدور الذى يمكن للصناعات الصغيرة ان تقوم به لتوفير النقد الاجنبى للدولة لتخفيض العجز فى الميزان التجارى،بيان الاهمية الاقتصادية لصناعة الجلود.

وتنقسم خطة البحث الى عدة ابواب كالتالى :

- الباب الاول : دور الصناعات فى التنمية الاقتصادية.

- الباب الثانى : المقومات الصناعات الصغيرة فى الصين .

- الباب الثالث : صناعة الجلود فى مصر.

وقد توصلت النتائج الى انه بالرغم من صدور قانون تنمية المنشآت الصغيرة فى مصر مازلت تفتقر الى الدقة والتحديث،ان الصناعات الصغيرة فى مصر يمكنها ان تقوم بدور هام فى توفير نقد اجنبى للدولة ،لا يوجد ترويج اعلامى كافى بمصادر دراسات الجدوى الاقتصادية،لم تعد المدن الصناعية او المجتمعات العمرانية الجديدة المكان المناسب لقيام المشروعات الصغيرة، تفتقر منتجات الصناعات الصغيرة الى اسواق ومعارض دائمة واسعة الانتشار، تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة التمويل، تتركز الصادرات المصرية فى المواد الخام وتتركز الواردات فى السلع المصنعة بالرغم من توفر كل مقومات تصنيعها داخل مصر، تفتقد الصناعات الصغيرة فى مصر الى استراتيجية طموحة هدفها زيادة صادرات منتجات هذه الصناعات وترشيد الواردات .

(١) امانى محمد محمود السيد حمام ، دور الصناعات الصغيرة فى توفير النقد الاجنبى فى مصر مع التطبيق على صناعة الجلود – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

٣- هبه محمود الطنطاوى الباز، الازمات المالية المعاصرة (الاسباب- العلاج- الدروس المستفادة) "دراسة مقارنة"^(١).

تناولت الدراسة فى الفصل الاول تحليل الازمات المالية من حيث تطورها والعوامل الكامنة وراء وقوعها وكذا عدوى الازمات والانواع المختلفة لازمة المالية والاثار السلبية المترتبة عليها .

اما الفصل الثانى فقد تناول تحليل الازمات المالية التى تعرضت لها دول امريكا اللاتينية فى العقدين الاخيرين من القرن العشرين وقد ركزت الدراسة فى هذا الفصل على دولة المكسيك.

وبالنسبة للفصل الثالث فقد قام بتحليل الازمات التى تعرضت لها دول جنوب شرق اسيا وتم التركيز على كوريا الجنوبية بصفة خاصة .

وتعرض الفصل الرابع للجهود الدولية المبذولة للحد من مخاطر وقوع الازمات ومواجهتها والتركيز على جهود صندوق النقد الدولى بالتعاون مع البنك الدولى والمؤسسات الدولية.

واخيرا انتهت الدراسة بالفصل الاخير المتضمن اهم اوجه الخلل المالى التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

وقد اثبتت الدراسة صحة الفرض القائل بان ضعف وهشاشة القطاع المالى فى دولة ما يؤدى الى وقوع الازمات المالية وكذا باقى الفروض وهى كالتالى:

- ان نسبة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر قد تخطت الحدود الامنة.
- ان الوضع الحالى للدين العام المحلى فى مصر بات غير آمن.
- ان ظاهرة القروض المتعثرة فى مصر لا تشكل خطراً انيا على الجهاز المصرفى المصرى الحالى.
- انه قد ازداد خطر انتشار الازمات المالية فى ظل الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة.

فقد ثبت صحة كل تلك الفروض من خلال الدراسة.

٤- احمد محمد السعيد على حجازى، دور البنوك التجارية المصرية فى تمويل المشروعات الصغيرة وتأثير تلك السياسة على ربحية تلك البنوك^(٢).

تمثلت اهداف الدراسة فى الاتى :

- تحليل دور قانون تنمية المشروعات الصغيرة فى التخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها.

(١) هبه محمود الطنطاوى الباز ، الازمات المالية المعاصرة (الاسباب- العلاج- الدروس المستفادة) "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

(٢) احمد محمد السعيد على حجازى، دور البنوك التجارية المصرية فى تمويل المشروعات الصغيرة وتأثير تلك السياسة على ربحية تلك البنوك، رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

- تحليل المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة ودراسة الحلول المقترحة لازالة تلك العقبات .

- دراسة الدور الذى لعبته البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة .

- امكانية تقديم دعم لدور البنوك فى المشروعات الصغيرة.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج وهى كالتى :-

- ساهم قانون تنمية المنشآت الصغيرة فى تنظيمها من حيث وضع تعريف موحد لها.

- يقوم الجهاز المصرفى بدور هام فى مواجهة المشاكل والمعوقات خاصة التمويلية التى تواجه المشروعات الصغيرة .

- انخفاض نسبة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة من اهم الايجابيات التى تؤدى الى تمويل البنوك لها .

- تحتل قضية المشروعات الصغيرة مكانة متميزة ضمن اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- قرار البنك المركزى المصرى باعفاء البنوك التى تمنح قروضاً وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطى البالغة ١٤ %.

٥- نجاة عبد الوالى محمد صالح، دور المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة فى اليمن – دراسة اقتصادية قياسية ميدانية^(١).

تنقسم الدراسة الى اربعة فصول وهى كالتالى:

الفصل الاول : يستعرض الملامح العامة للمشروعات الصغيرة من حيث مفهومها وتعريفاتها ومعاييرها واهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

الفصل الثانى: تناول دراسة مفهوم التنمية المستدامة ، ماهيتها ، اطارها الدولى ، مؤشرات قياسها ودور المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تناول الملامح العامة عن الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن وكذا واقع المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية فى اليمن .

واخيرا تنتهى الدراسة بالفصل الرابع والذى يتناول الدراسة الميدانية وتحليل وتفسير النتائج ووضع رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة فى اليمن .

وقد اكدت الدراسة صحة الفرضيات التى قامت عليها وهى :

- تؤثر المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة فى اليمن .

^(١) نجاة عبد الوالى محمد صالح، دور المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة فى اليمن – دراسة اقتصادية قياسية ميدانية، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠١١.